

بعض المنعرجات الهامة في اوضاع الملكيات الزراعية في افريقية في فترة تاريخها الوسيط

عمر بن حمادي

جامعة تونس الاولى

تعتمد تونس حاليا على الفلاحة في المرتبة الاولى . وهذا الوضع ليس سوى تواصل لماضيها منذ أقدم عصوره . فهي بلد « ماغون » البونيقي صاحب الموسوعة الفلاحية المشهورة ، وهي « المطمور » الذي كان يقدم لروما ضعف ما كانت تقدمه مصر^(١) ، وهي التي وصفها العرب فذكروا أنها كانت أوان دخولهم ظلا واحدا من اطرابلس الى طنجة وقرى متصلة ومدائن منتظمة حتى لم يكن في أقاليم الدنيا أكثر خيرات ولا أوصل بركات . . (٢) .

فالفلاحة كانت ولا تزال العمود الفقري في كيان هذا البلد ، فلا غرو ان مثلت أوضاع الفلاحة والأرياف الخلفية الحقيقية للأحداث التي كانت تطرأ في المنطقة فما كانت ترزح تحته الأرياف من ضرائب ، أو تعرفه من سنوات جفاف متتالية ، أو تتلقاه من عوامل خارجية ، كان بالطبع يؤثر كثيرا في أوضاعها ويمتد ذلك الى الجوانب الأخرى من الحياة العامة ، اجتماعية كانت أو سياسية أو غيرها .

ونريد في هذا البحث أن نتعرض الى بعض الأحداث والمبادرات التي كانت لها نتائجها خاصة فيما يتعلق بالملكيات الزراعية ومثلت منعرجات هامة في أوضاعها . والمجال الجغرافي لهذا البحث هو افريقية العصر الوسيط أي تقريبا الرقعة الممتدة من طرابلس الغرب الى بجاية^(٢) . أما فترته الزمنية فتتمدد من الفتح أو تتقدمه بقليل ، أي من القرن الاول الهجري / السابع ميلادي ، حتى الفترة التي سبقت قدوم بني هلال الى المنطقة ، أي منتصف القرن الخامس هـ / الحادي عشر للميلاد . ومن هذه المبادرات والأحداث ما حصل أوان الفتح ، ومنها ما حصل في العصرين الاغربي والفاطمي .

١ - التحولات أوان الفتح :

ان الحديث عن فترة الفتح وعن العهد الاول الذي انبثق عنها وهو المعروف في افريقية - كما هو في العديد من المناطق - بعهد الولاة ، يضع أمامنا عددا من نقاط الاستفهام المتصلة اتصالا وثيقا بموضوعها . وأبرز هذه النقاط اثنتان : ما هي أصناف

دراسات تاريخية ، العددان ٤٤ و ٤٣ ، أيلول - كانون الاول ١٩٩٢ .

الملكيات الموجودة بالمنطقة عند قدوم العرب اليها ؟ ثم كيف وقع التصرف في أراضي افريقية عند الفتح ؟ غير أن توضيح هذه النقاط والاجابة على مختلف التساؤلات المتعلقة بها يصطدم بعدة عراقيل .

فبالنسبة للنقطة الاولى المتعلقة بأصناف الملكيات عند قدوم العرب ، أي عندما كانت المنطقة خاضعة للسيطرة البيزنطية ، فإن المعلومات الدقيقة منعدمة لقلة المصادر التي يمكن الاعتماد عليها أو انعدامها تقريبا (٤) . غير أنه باستطاعتنا القيام بافتراضات مقبولة بتصور الاصناف الاجتماعية الموجودة آنذاك ، وهو ما يعطينا توزيعا للاراضي الزراعية يكون على النحو التالي :

— أراضي الامبراطور والكنيسة والطبقة الحاكمة المسيرة للمنطقة من رجال ادارة وجيش .

— أراضي قدماء المحاربين أو المنحدرين منهم ، وبعض الروم ممن استقروا بالمنطقة ، نضيف اليهم أراضي البربر ممن اندمجوا في الحضارة اللاتينية منذ عهد السيطرة الرومانية ، أولئك الذين سيسمهم العرب فيما بعد «بالافارقة» (٥) .

— أراضي البربر والتي كانت فيها ربما ملكيات فردية ، لكن الغالب عليها ولا شك هو الملكية القبلية .

كيف تتوزع هذه الملكيات في نسبها داخل المساحة العامة والمساحة المزروعة ؟ ما هو توزيعها الجغرافي ؟ أسئلة هامة لكن الاجابة عنها صعبة ، ولا يمكن تبين بعض الملامح العامة الا بالرجوع الى الورا والاعتقاد بأن الازوااع لم تتغير كثيرا .

فروما التي احتلت المنطقة منذ منتصف القرن الثاني قبل الميلاد عملت ، خاصة مع مطلع القرن الاول الميلادي ، على تكثيف سياستها الاستعمارية وافتكاك الاراضي ودفع القبائل نحو المناطق الفقيرة . ويمكن القول أنه لم يأت منتصف القرن الثالث حتى أصبحت الاراضي الصالحة للزراعة (الممتدة في مناطق « افريقيا البروقنصلية » أي شمال تونس ، ومناطق « بيزاسانيا » أي وسط تونس ، ومناطق « تريبوليتانا » أي الشريط الساحلي حول طرابلس) في معظمها بأيدي الارستقراطية الحاكمة في روما ، وفي مقدمتها الامبراطور وكبريات العائلات الراسمالية ، وكذلك بأيدي الطبقة المسيرة لهذه المناطق والمستقرة فيها (٦) .

وهذا الوضع الذي صورناه هو ما تثبته الابحاث بالنسبة للعهد الروماني بافريقية . لكن الابحاث تبين كذلك أنه لم يطرا عليه تغيير جذري فيما بعد ، فقد بينت مثلا أن العهد الوندالي — الذي امتد في افريقية من سنة ٤٣٩م الى سنة ٥٣٣م ، والذي كان

يُعتقد أنه أدخل اضطرابا كبيرا على الأوضاع - لم يشهد في الواقع تغييرات عميقة في الميدان الفلاحي . فالأسياد هم الذين تغيروا ، فتحولت الملكيات من محتل الى آخر . وبينت هذه الأبحاث أن الوندال حافظوا على الكثير مما وجدوه وحتى على التعامل ببعض القوانين الزراعية الرومانية . مما سمح لبعض الباحثين بالقول أن أولئك البربر الذين اندمجوا في الحضارة الرومانية واصلوا ، في ظل الملوك الوندال ، نمط العيش الذي كان لهم في الفترة السابقة (٧) .

أما العهد البيزنطي الذي عقب العهد الوندالي ، فلم يكن سوى إعادة ربط مع العهد الروماني ، ومن أبرز علامات ذلك هو استرجاع أحفاد المالكيين الرومان القدامى الذين طردهم الوندال للملكيات أجدادهم ، واستعادة الإمبراطور البيزنطي لما كان يملكه الإمبراطور الروماني (٨) .

كل هذا أفرز الوضع الذي نعتقد أن العرب وجدوه عند وصولهم الى المنطقة في القرن السابع . وهو وضع يتسم بالضعف الكبير للملكية البربرية بصفة عامة وغلبة ملكية الجهاز المحتل من ناحية ثانية . وفي هذا الصنف الثاني تحتل أملاك الإمبراطور القسم الأوفر ، كما تقوم على ذلك شواهد كثيرة .

ففي وقت من الاوقات تحدثت النصوص عن ستة من كبار مجلس الشيوخ الروماني كانوا يمتلكون لوحدهم « نصف افريقيا » أي المقاطعات الرومانية بشمال افريقيا ، ففضى عليهم الإمبراطور نيرون (٥٥ - ٦٨ م) وضم أراضيهم الى أملاكه (٩) . كما استنتج الباحثون من النص المعروف « بدستور الإمبراطور هونوريوس » الصادر في ٢٠ فيفري « شباط » ٤٢٢ م أن نسبة أملاك الإمبراطور الروماني آنذاك بولايتي « افريقيا البروقنصلية » و « بيزاسانيا » تبلغ ١/٦ من المساحة العامة للمنطقتين (١٠) . ولا شك أن هذه الأملاك أصبحت أكثر اتساعا في يد الإمبراطور البيزنطي بعد اتساعها على يد ملوك الوندال ثم افتكاك البيزنطيين لذلك . ويحدثنا « بروكوب » أن الإمبراطور البيزنطي بعد احتلاله للمنطقة « منح نفسه أفضل الأراضي فيها » (١١) .

وتتبعنا لبعض الأحداث التي صاحبت الفتح يؤكد لنا هذه الملاحظات . فالمعروف أن حملات الفتح بافريقية بدأت سنة ٢٧هـ / ٦٤٧م ، وتضافرت عوامل مختلفة لتجعل منها حملات متعددة تواصلت مدة بدت طويلة نسبيا عرفت فيها المنطقة ما يفوق عشر الحملات استطاع العرب فيها السيطرة على مناطق الجنوب ثم الوسط بسهولة ، لكنهم اصطدموا بمقاومة بربرية عنيفة عندما أرادوا التوغل في المغرب الأوسط ، وهي مقاومة كانت تغذيها بيزنطة التي أبقي العرب على سلطتها في مناطق الشمال . ويجب انتظار حسان بن النعمان ليقضي أولا على الوجود البيزنطي سنة ٧٨هـ / ٦٩٨م ثم على المقاومة البربرية (١٢) .

والملاحظة الرئيسة هي أنه طالما حصر العرب اهتمامهم على مناطق الجنوب والوسط أولا ، ثم مناطق الشمال فيما بعد ، نجد أن المتصدي الوحيد لهم هم البيزنطيون ، ولا يظهر ذكر للبربر في نصوصنا الا عند وصول العرب الى مناطق تلمسان ، أي خارج مناطق افريقية وخارج السيطرة الفعلية للبيزنطيين ، أي سيطرتهم العسكرية والاقتصادية المتمثلة في ملكية الاراضي الزراعية .

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، أي كيف وقع التصرف في أراضي افريقية عند الفتح ، فإن الاوضاع لا تقل غموضا في الواقع . فانهيار السلطة البيزنطية يعني بالطبع انهيار الكيان الاداري والاقتصادي والعسكري الذي كان يجسّمها ، معنى هذا بقاء ملكيات شاسعة بدون أصحابها ، هي ملكيات الامبراطور من ناحية ، وملكيات رجال الادارة والجيش الذين غادر جُلهم البلاد من ناحية ثانية . ويحدثنا ابن عذاري مثلاً عن موقف سكان قرطاج بعد دخول المسلمين اليها فيذكر أنه « اجتمع رأي من بقي بها على الفرار منها وكانت لهم مراكب كبيرة فمنهم من مضى الى صقلية ومنهم من مضى الى الاندلس ... » (١٢) . هذه الاراضي أصبحت بدون شك في حوزة المسلمين .

وماذا كان مصير أراضي الكنيسة وأراضي بقية السكان . ان الاجابة هنا أكثر تعقيدا وتحتم النظر في تلك القضية الشائكة المتعلقة بالكيفية التي اعتبر بها فتح افريقية . هل فتحت عنوة أم صلحا ؟ فالمعروف أنه من الناحية النظرية يوجد عديد الفوارق بين الوضعيتين ، من بينها خاصة ما يتعلق بأراضي من اراد المحافظة على ديانته . لكن الابحاث بينت أنه لا طائل يرجى من بحث هذه القضية بالنسبة لافريقية . فالغموض كلي حولها ، والباحثون القدامى وفي مقدمتهم كبار رجال الفقه وعلى رأسهم سحنون نفسه عبروا عن عجزهم عن فك هذا الغموض (١٤) . وهذا حال الباحثين المعاصرين أنفسهم حتى في اعتمادهم على المصادر المختلفة والمقارنة بينها (١٥) .

امام هذا الوضع علينا أن نلجأ الى تحليل بعض المبادرات والاحداث لتتصور - ولو بصعوبة - كيف وقع التصرف في أراضي افريقية عند الفتح . ومرة أخرى بالامكان أن نستعين بتتبع التركيبة الاجتماعية التي كانت ، أو أصبحت ، عليها المنطقة آنذاك .

تميز لنا المصادر عن تلك الفترة ثلاث مجموعات رئيسة (١٦) :

- مجموعة العرب الفاتحين وهم بقايا جيش حسان الذي بلغ عند قدومه ٤٠ ألفا حسب بعض المصادر (١٧) . ونحن نجهل الرقم الذي بلغته هذه البقايا لكن المؤكد هو أن هذا الجيش لم يعد مع حسان عند عودته الى المشرق ، كما أن موسى بن نصير الذي قدم ليقوم مقامه لم يصاحبه جيش يذكر . وقد تعزز هذا الجيش في عدة مناسبات فيما بعد ، لكنه خاض كذلك معارك عديدة انقصت ولا شك من عدده .

— ثم هناك من سمّتهم مصادرونا « عجم البلاد » والمقصود بهم صنفان : الصنف الاول هم الروم من بقايا البيزنطيين الذين مكث عدد منهم ببعض مناطق افريقية . وتطلق مصادرونا على الصنف الثاني تسمية « الافارقة » . والمقصود بهم كما ذكرنا البربر الذين تأثروا بالحضارة اللاتينية وتميزوا عن البربر الاخرين . ومن أبرز ما كان يميزهم استعمالهم للسان خاص (١٨) .

— أما المجموعة الثالثة فهم بالطبع البربر . غير أن مصادرونا ميزت فيهم مبكرا — وابن عبد الحكيم يذكر ذلك — صنفين : صنف سمّته « البرانس » ، عني به على ما يبدو البربر المستقرين المتعاطين للفلاحة (١٩) . وصنف سمّته « البتر » عني به على عكس الاول ، بربر يتعاطون نشاطا رعويا يعتمد الترحال في أغلب الاحيان (٢٠) .

ان استعراض هذه التركيبة من شأنه أن يعيننا قليلا على تصور الكيفية التي أصبح عليها توزيع الملكيات في خطوطه العامة على الأقل . فنلاحظ أولا ، اعتمادا على ما يقوله ابن عبد الحكم ، أن « عجم البلاد » بقوا على النصرانية وكذلك عدد هام من البربر ، ويؤكد ابن عبد الحكم أنهم خاصة من « البرانس » ، أي من البربر المستقرين المتعاطين للفلاحة . وكل هؤلاء الذين حافظوا على ديانتهم أصبحوا — دائما حسب ابن عبد الحكم — يدفعون الخراج (٢١) . فهل هذا يعني أن أراضيهم بقيت بأيديهم ؟ هذا ما تؤدي اليه هذه المعلومات . لكن ذلك غير قطعي . فهناك احتمالات أخرى ، من بينها أن تكون كلمة خراج استعملت في معنى « الجزية » ، خاصة وأن موضوع الجزية شائك جدا بالنسبة لافريقية (٢٢) . لكننا نميل الى قبول الاحتمال الاول ، ولا نستبعد أن يكون بقاء الاراضي بيد أصحابها قد تم فعلا خاصة بالنسبة للافارقة والبرانس ، وربما كان ذلك في اطار سياسة عملت على مكافأتهم اذ يبدو أنهم اظهروا نوعا من التعامل الايجابي مع حسان ، مفضلين سيادة عربية في اطار دولة قوية ومنظمة تضمن السير الطبيعي لنشاطهم على دوام الظروف التي كانوا يعيشونها أو ان الفتح ، المتميزة بانهايار السلطة البيزنطية من ناحية وغلبة البربر الرحل من ناحية ثانية (٢٣) . كما أن بقاء هذه الاصناف على ديانتها يحثنا على الاعتقاد أن العرب لم يضعوا عليها شروطا مجحفة كان بإمكانها أن تسرع بها الى التخلص منها بالدخول في الاسلام ، فوجدت هذه الاصناف نفسها في وضعية تخولها التمسك بديانتها دون ضرر كبير . ولا شك أن من مقومات هذه الوضعية بقاء أراضيهم بأيديهم .

هذا من ناحية ، أما من ناحية ثانية فتفيدنا المصادر أن حسانا عمل بعد انتصاره على ضم عدد هام من البربر الى جيشه بلغ عددهم اثني عشر الفا (٢٤) . وإذا كانت الاعتبار العسكرية حاسمة في مثل هذه المبادرات — كتلافي النقص العددي وامتصاص المقاومة — فانها تحتم سياسة معينة تضمن لها النجاح وتقوم على « تأليف

القلوب « بعد توترات الفتح ، وهو ما تفتن اليه حسان وعمل على ايجاده . ويذكر المالكي في هذا الصدد ان حسانا أخرج أولئك البربر مع العرب « يفتحون افريقية ويقتلون الروم ومن كفر من البربر . فمن ذلك صارت الخطط للبربر بافريقية . فكان يقسم الفياء بينهم والارض وحسنت طاعتهم فدانت له افريقية » (٢٥) . لكننا نعتقد ان عمل حسان هذا لم يظهر الى حيز التطبيق الا بعد ان انهزم البربر وانضم ذلك العدد منهم الى جيشه أي بعد سيطرة العرب على اراضي الجنوب والوسط قبل مدة ، ثم على اراضي الشمال بانهاء الوجود البيزنطي ، وهي عمليات لم يشارك فيها البربر او على الاقل كانت أعداد المشاركين فيها منهم ضعيفة . لذلك نعتقد ان الاراضي داخل هذه المناطق ، أي داخل كامل افريقية تقريبا ، وزعت على العرب خاصة . وهذه الاراضي هي تلك الملكيات الشاسعة التي كانت بيد الامبراطور ورجال الادارة والجيش، نضيف اليها اراضي كل من فضل مغادرة افريقية .

لذلك نعتقد ان ما صاحب الفتح من مبادرات يمثل مرحلة هامة في وضع الملكيات الزراعية بافريقية في فترة تاريخها الوسيط . مرحلة برزت معها ملامح ذلك النظام العقاري الذي سيسود افريقية مدة قرنين : القرن الثاني للهجرة ، قرن الولاة ، اذ في مطلع تم الفتح ، والقرن الثالث ، قرن الاغلبة . وهو نظام يتميز خاصة بظهور ارستقراطية عربية ذات ملكيات شاسعة ، قامت بالفتح واستفادت منه باستقرارها في المنطقة . وهذه الارستقراطية هي المكون الاساسي لتلك المجموعة التي ستعرف باسم « اهل افريقية » في مصادرنا ، أي العرب الذين استقروا بالمنطقة وأصبحوا شيئا فشيئا يشعرون بالانتماء اليها .

وقد زادت هذه الملامح وضوحا في عهد موسى بن نصير الذي سلك سياسة اغداق الاموال والعطايا بمختلف انواعها على كبار قادة هذه الفئة بعد ان اغدقها على نفسه وعلى أفراد عائلته ، والاخبار في هذا المجال مشهورة (٢٦) ، فظهر ذلك القطاع من الملكيات الشاسعة جدا الذي نجد صداه في كتب الطبقات من خلال التراجم، ونستشف وجوده من خلال بعض الاحداث التي توقفت عندها كتب الحوليات والتي لعب فيها كبار مالكي الارض أدوارا رئيسية (٢٧) . والسيطرة الكلية لأفراد هذه الارستقراطية - وهي سيطرة عسكرية واقتصادية - أفضت بها كما هو معلوم الى تأسيس دولة ، هي الدولة الاغلبية . فمؤسسها هو أحد أفراد هذه الارستقراطية .

أما الملكيات الصغيرة والمتوسطة ، فان كانت معلوماتنا عنها منعقدة تقريبا الا انها كانت موجودة . فالملكيات التي بقيت بيد اهل الذمة ممن حافظوا على ديانتهم كانت ولا شك من هذا الصنف ، وأعداد منهم كانت تدخل الاسلام بتقدم الزمن . كما أن ملكيات بعض المجموعات العربية التي منحت أراض مدة بعد الفتح كانت ولا شك كذلك

من هذا الصنف . ففي عهد يزيد بن حاتم ، والي العباسيين على افريقية بين سنة ١٥٥ هـ / ٧٧٢ و ١٧١ هـ / ٧٨٨ ، وقع حل عناصر الجند الاموي بافريقية والعمل على استقرارهم في اراض زراعية يبدو انها كانت في الشمال على ضفاف نهر مجردة (٢٨) . وقد وقع هذا الاستقرار في شكل جماعات حسب الانتماءات القبلية مما يتنافى والاعتقاد في أن يكون الافراد تمتعوا بملكيات شاسعة .

لكن ما نسبة هذه الملكيات الصغيرة والمتوسطة من المساحات الزراعية عامة ؟ ذلك ما نجهله تماما . أما عن انتشارها فتعتقد بعض الابحاث أن هذه الاصناف ان لم تكن منعدمة بالطبع في مناطق الشمال والوسط فانها كانت موجودة خاصة في منطقة ما يعرف « بالساحل » ، وفي المناطق الساحلية التي توصلها نحو الجنوب ، أي مناطق قابس وطرابلس (٢٩) .

٢ - التحولات في العهد الاغلبى :

لئن كانت الدولة الاغلبية افرازا لهذه الارستقراطية العربية ، ارستقراطية الارض والسلاح كما ذكرنا ، فقد ظهر منذ البداية أن هذه الأخيرة لم تكن لتتأقلم مع سلطة تستأثر بالنفوذ الكامل . لذلك عاشت هذه الدولة وضعا صعبا ومتناقضا : فهي مدينة لهذه الارستقراطية بوجودها في حين أن هذه الأخيرة ستكون أول عناصر الاضطراب في حياتها بثوراتها المتكررة (٣٠) . غير أن الذي نلاحظه هو أن هذه الثورات ، التي كانت حادة في أغلب الاحيان ، انتهت بالفشل برغم الانتصارات الكثيرة التي كانت تحرزها ، والبحث في أسباب هذا الفشل خارج عن نطاق هذا العمل ، لكن الذي نلاحظه في كل مرة هو أن موقف الامراء الاغلبة كان - عن سياسة مقصودة أو عن عجز - هو العفو وعدم الانتقام ، وذلك على الاقل حتى ابراهيم الثاني الذي حكم بين سنة ٢٦١ هـ / ٨٧٥ م وسنة ٢٨٩ هـ / ٩٠٢ م .

فعقب الثورتين اللتين كادتتا تعصفان بملكهم وقف الاغلبة هذا الموقف فابراهيم الاول (١٨٤ - ١٩٦ هـ / ٨٠٠ - ٨١٢ م) لم يعاقب الثائرين ضده أثناء ثورة عمران بن مجالد ، صديقه القديم ، سنة ١٩٤ / ٨١٠ « فلم يزجج قادة الثوار » على حد تعبير الاستاذ محمد الطالبى الذي انجز حول تاريخ هذه الدولة عملا أصبح عمدة الباحثين (٣١) . فنحن نجد مثلا أحد قادتهم ، وهو عمرو بن معاوية ، في مناطق نشأته وممتلكاته من جديد ليشارك فيما بعد في ثورة أخرى (٣٢) . ولا شك أنه لم يكن الوحيد الذي تمتع بذلك .

أما الثورة الاخرى ، فهي الثورة الاعنف ، التي قادها كل من منصور الطنبذي وعامر بن نافع سنة ٢٠٩ هـ / ٨٢٤ م . وقد كان منصور أحد كبار مالكي الارض بمناطق تونس ومن كبار رجال الدولة (٣٣) . فهذه الثورة كادت تعصف بملك الاغلبة في عهد

البحر الأبيض المتوسط

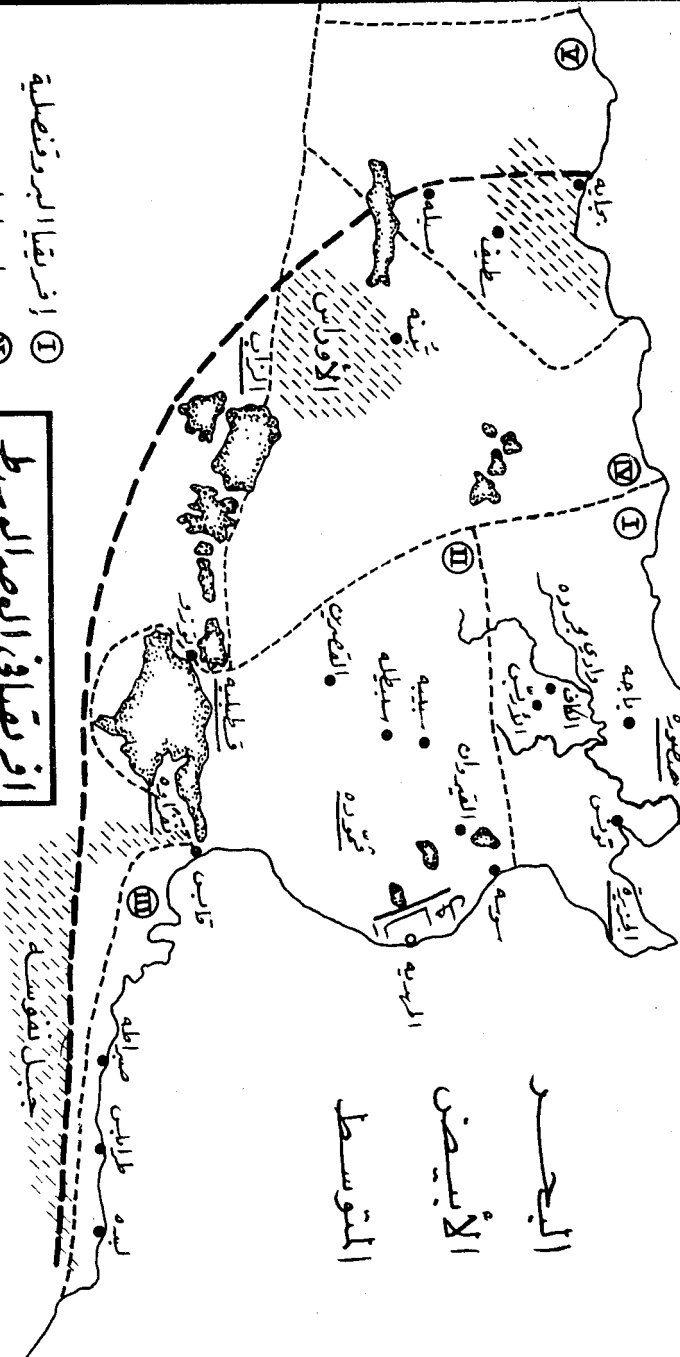
أفريقيا في العصر الوسيط

- ① إفريقيا البرونزية
- ② سبازيا
- ③ ترينجيتانا
- ④ نوميديا
- ⑤ موريطانية سطيف

----- حدود الولايات قبل الرومان
 - - - - - الحدود التقريبية لـ إفريقيا
 في العصر الوسيط

(الاسم) اسم جزيرة
 • مدن هامة

مناطق جبلية
 خطوط ارتفاعات



زيادة الله الاول (٢٠١-٢٢٣ هـ / ٨١٧-٨٣٨ م) وعرفت من التطورات والمد والجزر الشيء الكثير (٢٤) ، ثم فشلت ، لكن مسلك الامر الاغلبى كان العفو كذلك (٢٥) . فكانت نتيجة هذه الثورات ان استطاع الاغالبية كسر شوكة هذه الارستقراطية من الناحية العسكرية ففقدت قوتها ، ليعتمدوا أكثر فأكثر على العبيد لحماية أنفسهم . لكن هذه الارستقراطية حافظت على ممتلكاتها وعلى مكانتها الاقتصادية . معنى هذا انه لم تنزعزع في الواقع حقيقة الاوضاع العقارية ، وتواصل ذلك النظام الذي انبثق منذ الفتح والذي عمل بدون تحويل ليعطي افريقية في القرن الثالث فترة من أكثر فترات تاريخها ازدهارا من الناحية الفلاحية .

فبعد مدة قصيرة من التغلب على ثورة منصور الطنبذي ظهرت تلك المشاريع المائية الهائلة التي قام بها الاغالبية والتي مازالت آثارها باقية الى الآن (٢٦) . وأصبح العهد الاغلبى في عهد احد أمرائه ، وهو محمد الثاني المشهور « بأبي الغرائيق » (٢٥٠ - ٢٦١ هـ / ٨٦٤ - ٨٧٥ م) مضربا للامثال للتعبير عن الرخاء والهدوء ، وذلك لمدة طويلة بعد انقضاء هذا العهد . فكان يقال في عهد لسان الدين بن الخطيب في أندلس القرن الثامن الهجري « أيام أبي الغرائيق » وذلك ، كما ذكر ابن الخطيب ، لوصف أيام هادئة ، ووصف دولة بالعدل والعافية (٢٧) . لكن كسر الشوكة العسكرية لتلك الارستقراطية لم يكن سوى الفصل الاول من المأساة ، اذ كان لها فصل ثان سيتم في عهد ابراهيم الثاني .

يقول ابن عذاري في أحداث سنة ٢٨٠ هـ « وفيها كان تمنع البلاد ومخالفتها على السلطان ابراهيم بن أحمد وانتزاء من انتزى عليه . وذلك أن أهل تونس والجزيرة والأربس وباجة وقمودة خالفوا عليه وقدموا على أنفسهم رجلا من الجند وغيرهم لأن السلطان ابراهيم بن الاغلب اخذ عبيدهم وخيلهم وجار عليهم فصارت افريقية عليه نارا موقدة . ولم يبق بيده من أعمالها الا الساحل والشرق الى طرابلس » (٢٨) .

ان هذا النص على قصره هام جدا ، وتزداد أهميته وضوحا اذا ما أضفنا اليه أسطرا أخرى وردت عند نفس الكاتب في حديثه عن إحدى الهزائم التي تكبدها زيادة الله الاول ، اثناء ثورة منصور الطنبذي ، وهي هزيمة سببة سنة ٢١٠ هـ / ٨٢٥ م . يقول ابن عذاري : « ولم يبق بيد زيادة الله من افريقية كلها الا قابس والساحل ونفزاوة وطرابلس . فانهم تمسكوا بطاعته ولم ينقصوه شيئا من جبايته » (٢٩) .

ما أسباب ثورة ٢٨٠ هـ ؟ ان ابن عذاري واضح في ذلك . فالسبب هو تصميم ابراهيم الثاني على أن يتنازل من في حوزته ذلك عن العبيد والخيل ، وهذا ما يسمح لنا بأن نتبين المستهدفين الحقيقيين من هذه المبادرة ، فهم بالطبع أولئك القادرين على امتلاك العبيد والخيل وفي حاجة اليهم ، أي كبار مالكي الارض . وقد بينت بعض

الدراسات أن هؤلاء كانوا في حاجة ماسة الى ذلك لانهم اعتمدوا بالفعل على العبيد لخدمة اراضيهم الشاسعة (٤٠) .

وقد حدد لنا ابن عذاري بكل دقة المناطق التي اندلعت فيها ثورة الغاضبين على هذا القرار ، وهي مناطق تونس ، والجزيرة (أي الوطن القبلي حاليا) ، وباجة - أي كل مناطق الشمال - تضاف اليها مناطق الاربس (أي الكاف) ، وشمودة ، أي مناطق السباسب العليا وجزء من السفلى (٤١) . فكامل مناطق الشمال وكامل مناطق الوسط والوسط الغربي ثارت عقب هذا القرار ، وهو ما يسمح لنا بالاعتقاد منطقيا بأنها المناطق التي كانت فيها سيطرة كبار المالكين للارض كلية . في حين بقيت المناطق الخارجة عن هذه الثورة هي ما يعرف بالساحل مع شريطها الساحلي الذي يتواصلها نحو الجنوب حتى طرابلس عبر قابس ، يضاف اليها منطقة نزاوة أي الجنوب قرب الصحراء .

وبالاعتماد على النص الثاني الذي اوردناه لابن عذاري نتبين ملاحظة هامة، وهي أن المناطق التي ثارت سنة ٢٨٠هـ ، هي نفسها التي كانت قد ثارت سنة ٢١٠هـ ، أثناء ثورة منصور الطنبذي ، فكسرت على اثرها آنذاك الشوكة العسكرية لارستقراطية الارض والسلاح ، وها أنه في سنة ٢٨٠هـ يريد ابراهيم الثاني كسر شوكتها الاقتصادية . والمناطق التي تمسكت بالطاعة إبان ثورة الطنبذي هي نفسها التي نراها هادئة سنة ٢٨٠ ، لان القرار ولا شك لا يهمها مما يسمح لنا بالاعتقاد بأن أصحاب الاراضي فيها لم يكونوا ممن يعتمدون العبيد والخيول في نشاطهم ، أي لم يكونوا من كبار المالكين للارض بل من متوسطيهم وصغارهم .

وقد كان الصراع مريرا بين ابراهيم الثاني وارستقراطية الارض التي اراد تحطيمها ، وذلك في الواقع في اطار سياسة عامة هدفت الى ازالة كل من رآه مشاركا لسيطرته أو مهددا لنفوذه ، وإذلاله (٤٢) . وبرغم الانتصارات التي حققوها فان الثوار عجزوا عن ايجاد قيادة موحدة (٤٣) فاستطاع ابراهيم الثاني القضاء على كل مجموعة منهم على حدة : أهل شمودة ، ثم تونس ، فالجزيرة وطفورة . ولما كان لابراهيم هدف أراد تحقيقه فان سياسته بعد الانتصار لم تكن العفو شأن سابقه ، بل التقتيل الفظيع في صفوف الثوار ، « قتل منهم الكثير ، حتى سيق القتلى في العجل الى القيروان » (٤٤) على قول ابن عذاري .

ماذا كان مصير ممتلكات هذه الارستقراطية ؟ ان المعلومات حول هذا الموضوع منعدمة تماما . لكن من كان مصيره التقتيل بهذه الكيفية لا يمكن توقع بقاء املكه بيد ورثته ، هذا اذا ما أبقى الامير على ورثته ، خاصة وأن الدراسات بينت أن ابراهيم الثاني كان مختل التوازن ويمثل حالة مرضية (٤٥) . فقد ذكرت المصادر أن عمليات

انتهاج وتعديات كبيرة صاحبت التقتيل ، صورها ابن عذاري بالنسبة لمدينة تونس خاصة فقال : « ثم دخلت تونس بالسيف لعشر بقين من ذي الحجة [سنة ثمانين ومائتين] فأنتهت الاموال وسبيت الذرية وأستحلت الفروج » (٤٦) . لذلك نتوقع - دون حائل جدي يقف ضد ذلك - أن ابراهيم الثاني قد حقق أولا الهدف الذي سعى اليه والذي سبب نقمة الثوار ، وهو الاستيلاء على العبيد والخيول ، ثم صادر تلك الممتلكات الشاسعة أو على الاقل الجزء الاكبر منها ، فتحطمت بذلك الدعامة الاقتصادية لتلك الارستقراطية وتلقت الملكيات الكبيرة ضربة قاسية .

هل استولى ابراهيم الثاني على تلك الاراضي وقام بما قام به «نيرون» الروماني، شبيهه في اكثر من صفة ؟ ان ذلك جائز ، ولنذكر هنا أن ابراهيم هذا اظهر في حادثة سابقة سنة ٢٧٥هـ / ٨٨٨م من الرغبة في الارض ما تجاوز به كل الحواجز والقوانين الشرعية ، ولنذكر التصميم الذي ابداه في الاستيلاء على قرية فلاحية صغيرة قرب تونس هي « إبيانة » وافتكاكها من أهلها وما ارتكبه من أجل ذلك (٤٧) . فليس من المستبعد أن تكون أملاك تلك الارستقراطية قد ضُمت الى ممتلكات الامير . لكن ، وهنا الحدث الهام ، مهما كان مصير تلك الاراضي فان ما تم زعزع ولا شك اوضاع الملكيات الكبيرة ومس هياكل الفلاحة الاغلبية ليدخل اضطرابا كبيرا على سير عملها . ونعتقد أنه مع هذه الحوادث دخلت افريقية منعرجا هاما في عدم استقرار الاوضاع العقارية - سيتدعم بحوادث أخرى - وذلك بعد الوضع الذي ظهر واستقر عقب الفتح .

٣ - التحولات في العهد الفاطمي واليزيري :

هذا الاضطراب في الاوضاع العقارية سيتزايد في العهد الفاطمي ثم اليزيري ، أي خلال القرن الرابع الهجري ليصل القرن الخامس ، وافريقية تعيش فيما نعتقد انحلالا تاما في مستوى الهياكل الزراعية سهّل لبني هلال التغفل داخل أريافها .

لكن لنسجل أولا أن دخول الفاطميين القيروان في رجب سنة ٢٩٦هـ / مارس ٩٠٩م لم تصاحبه أعمال انتقامية ازاء السكان أو حتى رجال الدولة الاغلبية . وتؤكد المصادر أن أبا عبد الله الداعي عمل ، وهو يدخل المدينة ، على منح الامان للعامة وعلى تهدئة الخواطر (٤٨) وعلى كبح جماح اتباعه من كتامة الذين كانوا متعطشين الى النهب والاموال، اذ يذكر ابن عذاري أن أبا عبد الله وعد قبل ذلك قواد كتامة ورجالها بأن « يؤكلهم القيروان ويسلط أيديهم فيها ويقطعهم جميع أموال أهلها » . لكن أبا عبد الله منعهم من ذلك برغم الحاحهم في التذكير بالوعد (٤٩) . وقد امتدت هذه الاجراءات الى رجال الدولة السابقة والقائمين عليها ، لا فقط لتؤمنهم بل لتدخلهم في خدمة الدولة الجديدة (٥٠) . فالانطباع الذي يحصل لنا ، هو أن التغير الذي وقع سنة ٢٩٦هـ لم

يكن ليتجاوز التغيير في مستوى قمة السلطة وعقيدتها ، أما الاوضاع العامة فانها بقيت على حالها ، ومنها بالطبع الاوضاع العقارية .

لكن الامر ليس بهذه البساطة . ونذكر بأن سنة ٢٩٦ ليست بعيدة عن سنة ٢٨٠ هـ التي حصل فيها الاضطراب المشار اليه في مستوى الملكيات الكبيرة بافريقية ، كما أن الفراغ الحاصل في السلطة في الفترة الوجيزة بين هروب زيادة الله الثالث آخر الاغلبة نحو المشرق ليلة الاثنين الرابع والعشرين من جمادي الثانية ، ودخول أبي عبد الله القيروان في يوم السبت غرة رجب ، شاهد - على حد قول القاضي النعمان - أعمال نهب وشغب من طرف العامة في المدينة صاحبها عملية خطيرة فيما يتعلق بالموضوع الذي نحن بصددده . فقد أُتلف آنذاك ديوان الخراج وأُحرق . ويجب انتظار قدوم المهدي نفسه وشروعه في الاعمال التنظيمية لدولته ، وذلك بعد ربيع الثاني سنة ٢٩٧ هـ حتى يتم احياء هذا الديوان من جديد (٥١) .

لم ينشر القاضي النعمان صراحة الى من أحرق هذا الديوان ، الا أنه يقول أن العملية تمت « لما هرب زيادة الله » (٥٢) ، وهذا يتضمن عدة احتمالات ، منها أن يكون زيادة الله ورجاله هم الذين قاموا بذلك لعرقلة السير العادي للضرائب في ظل الدولة الجديدة ، ومنها أن تكون العامة أو أصحاب الاراضي قد قاموا بذلك للتخلص من عبء الضرائب ولو الى حين . الا اننا لا نستبعد احتمالا ثالثا وهو أن تكون السلطة الجديدة هي التي قامت بذلك لتمكين من توزيع جديد للاراضي دون أن تظهر بمظهر المخالف لقوانين الشرع ، الذي ينص في مثل هذه الحالات على استشارة العارفين بالاوضاع كما كانت من قبل ، خاصة وقد عين على هذا الديوان ، لما أحياه المهدي عبيد الله ، الرجل الذي كان يتولاه في العهد الاغربي ، وهو أبو القاسم بن القديم (٥٣) ، الذي سيكون بحكم وضعه الخطير كوفي سابق للاغلبة ، أداة طيعة في أيدي المهدي ، ووجوده يضيف الشرعية على كل التجاوزات . أما ما هي هذه التجاوزات ؟ فذلك ما لا يمكن تبينه ، وان وقعت ، فاني أميل الى الاعتقاد بأنها قد مست أكثر الملكيات الكبيرة لان المنتفعين بها - وبالتالي الغاضبين - محدودون عدديا .

فهناك إذن تحولات هامة جرت منذ ٢٨٠ هـ ، لكنها بقيت في مستوى كبار المالكين دون أن تمس فيما يبدو صفارهم ومتوسطيهم ، لكن الامر تغير ودخلت البلاد منعرجا ثانيا بعد ذلك تدعم سنة ٢٩٧ هـ ، لتمس تحولات الملكيات الصغيرة والمتوسطة وتصل الارياض في أعماقها .

ان السبب الرئيسي الكائن وراء هذه التحولات الجديدة هو ذلك السبب الذي دائما ما كان يلحق الضرر بهذه الاصناف من الملكيات ، ليدفع أصحابها الى «حلول» قصوى ، كمغادرة أراضيهم ، وهو الضرائب . فالضرائب عرفت في العهد الفاطمي

بافريقية ارتفاعا وتنوعا وشدة كبيرة في جمعها ، مما لا يمكن أن يمر دون أن يولد نتائج خطيرة . وقد أكدت مصادرنا كثيرا على ذلك ، وخاصة السنية منها . ونحن وان كنا بالطبع لا نميل الى تبني كل ما تقوله تلك المصادر ، الا أن اللجوء الى المعلومات غير المباشرة - وخاصة تلك التي تقتنصها من كتب التراجم - يؤكد وطأة الجباية الفاطمية ، وهي وطأة املتتها ولا شك المشاريع السياسية الضخمة التي كان الفاطميون يرومون تحقيقها ، كالسيطرة على كامل المغرب ، والانتقال الى الاندلس ، ودخول مصر ، وربما الاطاحة بالعباسيين (٥٤) .

ويبدو لي أن أخطر القرارات التي اتخذت في ميدان الضرائب ، وكان لها وقعها المؤثر على ميدان الفلاحة والارياض عامة ، هو ذلك التنظيم الجديد للضرائب الفلاحية الذي شرع فيه سنة ٣٠٣ هـ . والمتمثل في ايجاد ضريبة سميت « التقسيط » فما هو هذا التنظيم الجديد . ؟ اننا لا نملك حول هذا التنظيم ، على حد علمي ، سوى أسطر قليلة عند ابن عذاري ، تضاف اليها ثلاثة أسطر تقريبا وردت في ترجمة أحد فقهاء القيروان ، - هو مالك بن عيسى القفصي - عند محمد بن حارث الخشني في كتابه حول علماء افريقية . وما ذكره ابن عذاري ورد في موضعين : الاول في احداث سنة ٣٠٣ هـ ، والثاني في احداث سنة ٣٠٥ هـ .

ففي سنة ٣٠٣ هـ ، ذكر ابن عذاري : « فيها ولي عبيد الله بافريقية الخراج أبا معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن ابي محرز القاضي فتولى توظيف (التقسيط) على ضياع افريقية بعد أن وزع جميعها ونظر الى أوفر مال ارتفع من العشور في سنة وأقله ، ثم جمع المالكين ووظف الشطر على كل ضيعة (٥٥) وذكر فيما يتعلق بسنة ٣٠٥ هـ أن « فيها أخذ أهل الضياع بأعمال افريقية بمفرم سمي (التضييع) ، وزعموا أنه من بقايا التقسيط » (٥٦) . أما الخشني فقد ذكر أن مالكا بن عيسى القفصي ، وهو من كبار علماء الحديث بالقيروان « امتحنه عبيد الله بصحبته وتعديل الارض له لتوظيف الخراج الذي يسميه المقسط » (٥٧) .

فهذه المعلومات ليست قليلة وحسب حول موضوع هام وخطير ، بل يشوبها غموض كبير . فما هو كنه التوزيع الذي قام به عمران بن احمد لضياع افريقية حتى يتمكن من توظيف « التقسيط » عليها ؟ ثم ما هي تراتيب العملية الحسابية التي قام بها حتى يوظف هذا « التقسيط » على كل ضيعة ؟ وما معنى تعديل الارض الذي يظهر أنه كان ضروريا لتوظيف هذه الضريبة ؟ ثم ما هو نوع هذه الضريبة ، هل هي عشر أم خراج ؟

انها تساؤلات كثيرة ، والغموض يؤدي بنا الى احتمالات مختلفة ، غير أنني اعتقد أنه بالإمكان الاستعانة بنص هام - بعيد من الناحية الزمنية عن أحداثنا ، ولو أنه يتعلق

بنفس المنطقة - من شأنه أن يساعدنا على اجلاء بعض الغموض المتعلق بمبادرة عبيد الله هذه والاجابة على بعض التساؤلات التي طرحناها .

هذا النص هو فقرة لابي الحسن علي بن ابي زرع الفاسي وردت في كتابه « الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس » ، عند حديثه عن الاعمال التي قام بها عبد المؤمن بن علي الموحي بعد استيلائه على المهدي وطرده النورمان منها سنة ٥٥٥ هـ ، لتتم له بذلك السيطرة على كامل مناطق شمال افريقيا ، فذكر ان عبد المؤمن أمر « بتكسير بلاد افريقية والمغرب وكسرها من بلاد افريقية من برقة الى بلاد نول من السوس الاقصى بالفراسخ والاميال طولا وعرضا . فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والانهار والسباخ والطرقات والحزون ، وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق . فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب » (٥٨) .

هذا النص يبدو واضحا ، وفيه تفسير لعملية « التكسير » التي اقتضت قياس الارض وضبطها والتميز بين ما هو صالح للزراعة وما هو غير صالح (٥٩) ، ثم وقع تقدير ما يمكن أن يحصل من الارض الصالحة من قيمة للخراج زرعا وورقا ، أي جوبا وأموالا ، ليقع توزيع هذه القيمة على القبائل ، كل حسب قسطها .

ماذا يضيف هذا النص لنفهم ما وقع في العهد الفاطمي ؟ نعتقد انه نص مفيد لما يبرزه من بعض نقاط التشابه بين مبادرة الفاطميين ومبادرة الموحدين وبخاصة بما يوحى به من فوارق بينهما . . . فنحن نعتقد انه وقع كذلك تكسير للارض في العهد الفاطمي وان لم تستعمل العبارة صراحة ، وقد يكون الامر ورد ضمنيا في عبارة « تعديل الارض » التي وردت في ترجمة مالك القفصي (٦٠) . فلا شك انه وقعت كذلك عمليات قياس وتميز بين الارض الصالحة ، والارض الاقل صلاحا ، أو غير الصالحة تماما . ثم نحن نلاحظ في كلتا الحالتين استعمال عبارات لها نفس الجذر ك « قسط » مثلا ، فالضريبة الفاطمية سميت « التقسيط » ، وما قام به الموحدون ، حسب عبارة ابن ابي زرع ، هو تقسيط للخراج لتلزم كل قبيلة قسطها . واستعمال هذه العبارات قد يكون فيه إحياء بالعدل ، ومن أسماء الله الحسنى : « المقسط » ومعناه العادل (٦١) .

غير اننا نلاحظ أن الفوارق ضخمة بين المبادرتين ! فالضريبة الفاطمية هي أساسا ضريبة نقدية وذلك واضح من العبارات التي استعمالها ابن عذاري . في حين أن ما قُسط على القبائل في العهد الموحي قدر نقدا وزرعا .

ثم ان المسؤولية في الضريبة الموحدية مسؤولية جماعية ، وعبارة ابن ابي زرع

واضحة في ذلك ، اذ ان كل قبيلة ألزمت قسطها . في حين ان المسؤولية في «التقسيط» الفاطمي فردية ، وعبرة ابن عذاري ليست اقل وضوحا اذ يقول ان « التقسيط » وظف على كل ضيعة .

اضافة الى هذا نلاحظ اختلافا في الكيفية التي وقع بها تقدير الاقساط . ففي الضريبة الموحدة تم مسبقا تقدير القيمة الاجمالية للخراج اعتمادا على ما يمكن ان تعطيه المساحة المتبقية بعد طرح المساحات غير الصالحة للزراعة من المساحة العامة . بعد ذلك تم تحديد اقساط القبائل . ورغم ان نص ابن ابي زرع لا يذكر الاعتبارات التي تم اعتمادها في حساب كل قسط ، الا أنه من غير المعقول أن تكون كل الاقساط متساوية ، ولا شك ان الاختلافات متولدة عن الاختلاف في المساحات التي تتمتع بها كل قبيلة واختلاف نوعيتها من ناحية الخصوبة والانتاج .

اما بالنسبة « للتقسيط » الفاطمي فالعملية اقل وضوحا لدينا ، اذ ان العبارات الواردة تؤدي الى عدة احتمالات ، لكننا شبه متأكدين من امرين على الاقل . فعلى خلاف ما وقع مع الموحدين لم يقع تقدير أولي لقيمة الخراج بصفة اجمالية ، ثم ان وحدة القياس المستعملة لكل ضيعة في « التقسيط » الفاطمي ليست على ما يبدو الوحدة المعتمدة اساسا في مناطق المغرب والمتمثلة في المساحة التي باستطاعة زوج ثيران او غير ذلك من دواب الحراثة القيام بخدمتها ، بل هي المساحة القارة كالفدان او الجريب المعتمدين في المشرق ، لان هذه الكيفية الثانية هي التي تقتضي عادة تعديل الارض لان مساحتين متساويتين هندسيا بامكانهما أن لا تعطيا محصولا واحدا نظرا لظروفهما المختلفة من ناحية الموقع والخصوبة والتضاريس (١٢) .

وقد يؤكد قناعتنا من أن هذه الطريقة هي التي وقع اعتمادها ، تصورنا للكيفية التي وقع بها حساب كل قسط . فهذه العملية اقتضت أولا التوزيع . ونحن نعتقد ان معناها هنا هو الترتيب والتصنيف ، أي تصنيف الاراضي داخل مجموعات ، ثم اقتضت اختيار سنة معينة ، لا ندري أي السنوات هي ، لكن لا شك ان الامر وقع كما نختار نحن حاليا السنة القياسية لنستعرض ارقاما بيانية تتعلق بأسعار أو غيرها . فابن عذاري يقول ان صاحب الخراج « نظر الى أوفر مال ارتفع من العشور في سنة » (١٢) . فكلمة « سنة » وردت غير معرفة . أما المرحلة الثالثة فقد كانت النظر داخل تلك السنة في أوفر مال ارتفع وفي أقله داخل كل مجموعة ، ثم وظف الشطر على كل ضيعة بعد جمع المالين . ويجب ان نفهم ان كل مجموعة أصبحت تحتوي مبدئيا على ضيعات متشابهة بعد أن وقعت مراجعتها - أو تعديلها - من ناحية المساحة والنوعية، لتُصنف . لكن مهما كان التشابه فالانتاج لا بد أن يكون مختلفا بين الضيعات ، فكانت العملية التي أشير اليها .

كيف كان وقع هذه الضريبة على الفلاحين . . ؟ لتقدير ذلك لا بد من مقارنة هذه الطريقة في توظيف الخراج بالطريقة أو الطرق التي سبقتها . غير أن ذلك صعب لافتقارنا لما يمكننا من ذلك بالنسبة للفترات السابقة (١٤) . لكن بالاعتصار على أبرز خصائص هذا « التقسيط » فقط تتبين لنا الوطأة الكبيرة لهذه الضريبة والنتائج الوخيمة التي ستولدها .

فمن الواضح جدا أنها ضريبة قارة في معلومها . فلا يمكن أن نتصور أنه في كل سنة كان المكلف بالخراج يقوم باعادة تلك العملية الحسابية ، فذلك لا معنى له . وبما أنها ضريبة قارة فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة المنتج السنوي ، فإذا تذكرنا أن السنوات العجاف كثيرة في شمال إفريقيا ، وأن تواليها أمر اعتيادي ، وأن سنوات المنتج العالي قليلة ، أمكننا أن نفترض دون خطأ أن ما وُظف على كل ضيعة كان ثقيلًا . إلى جانب هذا وفي غياب تقدير سنوي لمنتج كل ضيعة بإمكان السلطات الرسمية أن تدعي أن المنتج فاق الضريبة القارة ، وبالتالي تقنع مطالبة الفلاحين ببقاياه ، وهو ما يظهر أنه وقع مع ذلك المفرم الذي وُظف على الفلاحين بعد سنتين من ظهور « التقسيط » وسُمي « التضييع » . وقال ابن عذاري في شأنه أن الفاطميين أخذوا به أهل الضياع زاعمين أنه من بقايا « التقسيط » (١٥) .

ثم إن هذه الضريبة مالية . وقد بينت كل الأبحاث المتعلقة بالضرائب أن هذه الأخيرة عندما تكون مالية فيها أضرار كبير بالفلاحين ، وخاصة بالصفار منهم . فهي تجبر الفلاح على الإسراع ببيع محاصيله ، وتجعله تحت رحمة المضاربين في هذا الميدان ، الذين كثيرا ما كانوا يصاحبون الاعوان المكلفين بجمع الضرائب ليشترؤا البضاعة بأثمان منخفضة ثم يبيعونها بأثمان مرتفعة ، هذا إضافة إلى القروض التي قد يقدمونها إلى الفلاحين مقابل شروط مجحفة ، فينتهي بهم الأمر إلى الإفلاس (١٦) .

إضافة إلى كل هذا يبدو أن الفاطميين أظهروا من الشدة في المطالبة بهذه الضرائب ما لم يتركوا معه منفذا من منافذ التخفيف فالمسؤولية فيها فردية ، ووطأة ذلك أشد بالطبع إذا ما قارناها بالضرائب ذات المسؤولية الجماعية بين أفراد القرية أو القبيلة ، مما يترك بابا للتعاون والتخفيف . ثم إن الفاطميين لم يظهرُوا على ما يبدو أي استعداد للتسامح إزاء العاجزين عن مواجهة الضرائب والتخفيف عنهم . فهذا ما نفهمه من رد أحد كبار الدولة الفاطمية ، وهو أبو جعفر البغدادي ، على فقيه قيرواني أتاه يطلب التوسط له عند الخليفة عبيد الله المهدي حتى يخفف ما تجمع عليه من الضرائب ، وهذا الفقيه هو أبا جعفر أحمد بن أحمد بن زياد المتوفى سنة ٣١٨ هـ ، فقد ذكر الخشني في ترجمته لأحمد بن زياد هذا أن البغدادي أجابه قائلا : « إن هذه المفارم لم يفتح السلطان قط فيها بابا من التخفيف لولد من أولاده ولا لقائد من قواده » (١٧) .

والتوقف عند ترجمة ابن زياد هذا لها أهميتها ، ومن شأنها أن تؤكد الكثير مما قلناه وتصور النتائج المتولدة عن هذه الضرائب . فقد ذكر الخشني في شأنه أنه « كان من ذوي الجاه ومن ذوي المروآت الكاملة ومن أهل النعم في منشأه » ، ثم أمتحن في آخر عمره بمفارم السلطان الحادثة على أهل الضياع ، فأكتشف وأكب عليه الفرم والاقلال وتكاملت عليه مع ذلك المفارم فلجأ بنفسه الى محمد بن احمد البغدادي متوسلا به الى عبيد الله يسأله التخفيف بأي وجه رآه . « وجواب البغدادي هو الذي تعرضنا اليه . لكن الخشني يضيف أن البغدادي أرشد ابن زياد الى طريقة أخرى يواجه بها ما تخلد بدمته . وان كانت هذه الطريقة لا تهمنا كثيرا هنا ، لكن الحديث عنها يزودنا بجملة من المعلومات غير المباشرة تكتسي أهمية بالغة لدينا . لقد أبدى البغدادي استعداداه لان يتوسط لابن زياد لدى الخليفة في صلة ليستعين بها وسأله قائلا : « كم تحب أن نسأله لك من المال ؟ فقال له احمد بن زياد تسأله عدة ما عليّ من المفرم فحسبي أن آخذها منه ثم أخرج من فوري بها فأريها لصاحب الديوان وأتفرج من المفرم وتخلص لي غلة عامي من الزيتون . . [فسأله البغدادي] كم عدة ذلك ؟ فقال ستون مثقالا . . » (٦٨) .

هذه الترجمة تؤكد أولا شدة هذه الضرائب . فهي قد أدت بشخص ذي جاه الى الافلاس ، كما تؤكد تشدد الفاطميين في أخذها ، فهم قد اعتقلوا كامل الانتاج عند العجز عن الدفع . كما تؤكد لنا ما ذكرناه من أن الضريبة مالية وأن المسؤولية فيها فردية .

ونحن اذا ما استطعنا الوقوف على حالة ابن زياد هذا والتعرف عليها فذلك لانه فقيه له من المكانة العلمية ما جعل كتب الطبقات تهتم به وتسجل بعض أطوار حياته ، لكن لا شك أن أمثاله كثر من الناس العاديين الذين نجهلهم والذين « انكشفوا » كما انكشف ، فلم يستطيعوا مواجهة الضرائب ، لكنهم لم يجدوا بغداديا يتوسط لهم ، فمنعوا من استفلال محاصيلهم كما منع ابن زياد ، وهو ولا شك مرحلة اولى نحو اجراءات أشد تدفع الى حلول خطيرة كالاقتراض ، وبيع الارض ، أو حتى تركها لعدم الانتفاع بها ، وهي حلول تؤدي كلها الى نتيجة واحدة ، وهي تفهقر الاوضاع بالارياف . وهذا الوضع ، كما هو معروف ، يضر أول ما يضر صفار الفلاحين ومتوسطيهم اذ هم أول من يعجز أمام تراكم الضرائب .

لذلك نعتقد أن وطأة هذه الضرائب على تلك الاصناف خاصة وعلى الارياف عامة كانت شديدة ، فاذا ما ذكرنا مرة أخرى أن الفاطميين تشددوا في المطالبة بها منذ أن أوجدوها أيام عبيد الله المهدي التي فاقت العشرين سنة ، فهمنا لماذا كان الانفجار شديدا بعد وفاته مباشرة . وهذا الانفجار تمثل كما هو معروف في ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد الخارجي المشهور بصاحب الحمار . فالانهيار الذي وقع في الارياف هو الكفيل وحده في اعتقادي بأن يفسر ذلك النجاح الهائل الذي تمكن منه ابو يزيد .

فلئن تضافرت في هذه الثورة العوامل العرقية ، اذ هي ثورة بربرية زنتانية ، والعوامل العقائدية ، اذ هي ثورة قامت تحت لواء المذهب الخارجي ، فان العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي التي كانت محركها الرئيسي والواقف وراء استفحالها(٦٩) .

فالعهد الاغربي عرف ثورات عديدة للبربر في بعض المناطق ، كما عرف نشاطا هاما للخوارج ، لكن لم تصل ثورة من ثوراتهم الى عشر ما وصلت اليه ثورة أبي يزيد في ظرف وجيز من الزمن . اذ استطاعت في مدة لم تتجاوز السنة الا بشهر الا تبقى للعبيدين سوى المهديّة ، التي لولا تحصيناتها المنيعة لاندثرت دولتهم وتلاشت(٧٠) . وفي أثناء زحفهم ، لم تصمد أمام الثائرين سوى الحاميات الفاطمية الموزعة في البلاد ، أما السكان فقد كان انضمامهم للثورة واضحا كما وقع مثلاً لاهل القيروان(٧١) . فنحن بعيدون جدا عن العهد الاغربي حيث وجدت ثورات ، لكن وجدت معها دائما مناطق تمسكت بالطاعة ، وكانت دائما هي نفسها ، وهي تلك بالذات التي تؤكد الابحاث ان غالبية الفلاحين بها هم من صغار المالكين ومتوسطيهم . ومن المعبر جدا أن نذكر هنا أن أبا يزيد ، وهو يزرع في الاغلال بعد هزيمته ويعمل أمام المنصور الفاطمي قيامه بهذه الثورة ، لم يذكر أسبابا عقائدية أو عرقية بل ذكر أسبابا اقتصادية بحتة وأساسا ثقل الضرائب . فعندما طلبه المنصور في أسباب خروجه عليه قال : « هذه القبالات التي فيها جور على المسلمين فقمتم منكرا لذلك أريد صلاح أمور الناس »(٧٢) .

فسياسة الفاطميين في تونس أضرت كثيرا بأوضاع الفلاحين الصغار والمتوسطين ، وقد ذكرنا فيما سبق بعض الحلول التي يقع اللجوء اليها في مثل تلك الظروف . فأضيف بذلك عامل آخر من عوامل ضرب الهياكل الزراعية بعد الضربة الاولى التي تلقتها الملكيات الكبيرة مع الاغلبة في نهاية عهدهم . وازداد الامر خطورة مع الزيريين لان سياستهم كانت امتدادا للسياسة الفاطمية على ما يبدو .

فقد ذكرت المصادر مثلاً أن المعز لدين الله الفاطمي وهو ينتقل الى مصر سنة ٣٦١هـ/٩٧٢م أوصى بلكين بن زيري - وقد ترك له أمر افريقية - بثلاث: «ان لا يرفع السيف عن البربر ، ولا يرفع الجباية عن أهل البادية ، ولا يولي أحدا من أهل بيته »(٧٣) . ونحن ان كنا لا نثق بالمرّة في مثل هذه التوصيات في شكلها ، وفي مثل هذه الجمل المسرحية على أنها جمل قيلت بالفعل ممن نسبت اليهم ، الا أننا نعتقد أنها مع ذلك تصور أوضاعا وقعت بالفعل أو سعي الى ايجادها . فالجباية ولا شك تواصلت ثقيلة على أهل البادية . وقد أثبتت بعض الدراسات ان ذلك الازدهار الذي تشعرونا به المصادر في حديثها عن العصر الزيري ، وهي تصف تلك الاموال الخيالية التي أنفقها أمراؤه في بعض المناسبات ، لم يكن سوى ازدهارا اصطناعيا ساهمت عدة

عوامل في خلقه ، فأخفى أمراضا كثيرة كانت تعاني منها افريقية طوال القرن الرابع والنصف الاول من القرن الخامس الهجري ، لتظهر جليا عند تقشع ذلك الازدهار مع قدوم الهلاليين وانتصارهم على الزييين سنة ٤٤٣هـ (٧٤) . ومن هذه الامراض لا شك كان الاخطر ثقل الجباية على الارياف . لذلك تنحو الدراسات الحديثة الى التأكيد على أن قدوم الهلاليين لم يكن المسؤول الوحيد على الوضع الذي أصبحت تعيشه افريقية بداية من منتصف القرن الخامس والذي تأخرت فيه الحياة المدنية والاوزاع الفلاحية أمام تقدم للاقتصاد الرعوي وللترحال ، بل ان عوامل التدهور كانت تنخر البلاد منذ مدة . فقدوم الهلاليين في منظار هذه الدراسات لم يكن - على حد تعبير أحد الباحثين - سوى الصدمة التي أسقطت كأسا مكسرا منذ مدة (٧٥) .

الحواشي :

P'Islom », **Histoire Générale de l'Afrique** U.N.E.S.C.O. T. II , 1980, p 554.

انظر :

C. Lepelley, «Declin ou Stabilité de l'agriculture africaine au Bas Empire ? » **Antiquités Africaines**, T.I, 1967, p 140.

نفس الاحالة .

شارل اندري جوليان ، تاريخ .. ص ٣٧٦ .

انظر حول هذه الاحداث : سعد زغلول

عبد الحميد ، **تاريخ الغرب العربي** ، ج ١

(من الفتح الى بداية عصور الاستقلال) ،

الاسكندرية ١٩٧٩ ، ص ١٤٢ وما بعدها .

ابن عداري ، **البيان** ، ص ٣٠٠ .

انظر بحث الاستاذ محمد الطالبي بالفرنسية :

« Droit et economie en Ifriqiya au III e/IXe siecle : Le paysage agricole et le rôle des esclaves dans l'économie du pays » , **Etudes d'Histoire Ifriqiyenne et de civilisation musulmane medievale Tunis**, 1982, p 185.

وهو بحث سنعود اليه كثيرا ونشير اليه بهذه

M. Talbi, Paysage. الكيفية :

(١) انظر :

G. Ch. Picard, « Néron et le blé d'Afrique » **Les Cahiers de Tunisie**, T. IV, 1956, p. 164 .

(٢) ابن عداري ، **البيان الغرب** ، دار الثقافة بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٣) انظر حول افريقية : **Encyclopedie de l'Islam** , Nouvelle Edition (EL 2) Ifrikiya, T III, p 1073, (Mohamed Talbi).

(٤) انظر حول هذا الموضوع : Kh. Belkhdja . « I' Afrique Byzantine à la fin du VI eme et au debut du VII eme siecle ». **Revue de l' Occident Musulman et de la Méditerranée** 1970.p55.

(٥) انظر أسفله ، ص ٤ .

(٦) انظر حول كل هذه التطورات : شارل اندري جوليان ، **تاريخ افريقيا الشمالية** ، تعريب محمد مزلي وبشير بن سلامة ، تونس ١٩٨٣ ، ج ١ ، ص ٢١٥ وما بعدها . وانظر حول أسماء المناطق المذكورة الخريطة المصاحبة لهذا البحث .

(٧) نفس البحث ، ص ٣٣١ .

(٨) P. Salama, « De Rome à انظر

- (١٥) نفسه ، ص ١٨٦ ، هامش ٢ .
- (١٦) انظر حول هذه التركيبة الاجتماعية :
G. Marçais, La Bérberie au IX^{eme} siecle d'après al - ya qûbi,
Revue Africaine, 1941, p 40-61.
- (١٧) ابن عذاري ، البيان ، ص ٣٤ .
- (١٨) G. Marçais ، نفس البحث ، ص ٤١ .
- (١٩) EL. 2, al- Barânis, T.I : انظر :
p 1068, (G.S. Colin).
- (٢٠) EL. 2, al - Butr, T.I p : انظر :
1389-90, (G.S. Colin).
- (٢١) يقول ابن عبد الحكم : « ووضع (أي
حسان) الخراج على عجم افريقية وعلى من
أقام معهم على النصرانية من البربر وعامتهم
البرانس الا قليلا من البتر » . ابن عبد
الحكم ، فتوح افريقية والاندلس ، تحقيق
A. Gateau ، ط٢ ، الجزائر ١٩٤٧ ص ٨٠ .
- (٢٢) انظر : محمد الطالبي ، الدولة الاغلبية ،
بحث بالفرنسية في أصله قام بتعريبه المنجي
الصيادي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت
١٩٨٥ ، ص ٣٠ وما بعدها .
- (٢٣) انظر : شاول اندري جولياني ، البحث
المذكور ، ج ١ ، ص ٢٦ .
- (٢٤) المالكي ، رياض النفوس ، تحقيق بشير
البكوش ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت
١٩٨٢ ، ج ١ ، ص ٥٦ .
- (٢٥) نفس الاحالة .
- (٢٦) انظر مثلا ابن عذاري ، البيان ، ص ٤٤
وما بعدها .
- (٢٧) انظر : M. Talbi , p. 189 .
- (٢٨) انظر :
H. Djaït. « l'Afrique arabe au
VIII^{eme} siecle » , Annales ,
Economies , Sociétés, Civilisa-
tions, 28/3, mai-Juin 1973, p609
- (٢٩) M. Talbi, « Paysages » , : انظر :
p. 192 et sq.
- (٣٠) محمد الطالبي ، الدولة الاغلبية ، ص ١٦٣
- وما بعدها . (أول عصيان للجند) .
- (٣١) نفسه ، ص ١٧١ .
- (٣٢) نفسه ، ص ١٨٥-١٨٦ .
- (٣٣) انظر حول أراضيه :
M. Talbi, « Paysage », p 190.
- (٣٤) انظر حول الثورة : محمد الطالبي ، الدولة
الاغلبية ، ص ١٩٠ .
- (٣٥) نفس البحث ، ص ٢٠٦ .
- (٣٦) انظر :
M. Solignac, « Recherches sur
les installations hydrauliques
de Kairouan et des steppes
tunisiennes du VIII^{ème} au
XI^{ème} siecles » , Annales de
l'Institut d'Etudes Orientales,
T. X. alger 1952, p 32 et s.q.;
et p 182 et s.q.
- (٣٧) أورده محمد الطالبي ، الدولة الاغلبية ،
ص ٢٨٩ .
- (٣٨) البيان ، ص ١٢٣ .
- (٣٩) نفسه ، ص ١٠١ .
- M. Talbi, « paysage », p 193 et
sq.
- (٤١) انظر هذه المواقع على الخريطة المصاحبة .
- (٤٢) انظر حول هذه السياسة : محمد الطالبي ،
الدولة الاغلبية ، ص ٣٠٦ .
- (٤٣) انظر حول هذه الثورة : محمد الطالبي ،
نفس البحث ، ص ٣١٨ وما بعدها .
- (٤٤) البيان ، ص ١٢٤ .
- (٤٥) محمد الطالبي ، الدولة الاغلبية ، ص ٣٣٩ .
- (٤٦) البيان ، ص ١٢٤ .
- (٤٧) محمد الطالبي ، الدولة الاغلبية ص ٣٠٩-
٣١٠ .
- (٤٨) انظر : القاضي النعمان ، افتتاح الدعوة ،
تحقيق فرحات الدشراوي ، تونس ١٩٨٧ ،
الفقرة ٢١٩ .
- (٤٩) البيان ، ص ١٥٠ .
- (٥٠) النعمان ، افتتاح ، الفقرة ٢٢٢ .

عبد الله بن ابراهيم اراد أن يحدث جورا عظيما على رعيته فأهلكه الله قبل ذلك » .
انظر : **البيان**، ص ٩٥، كذلك محمد الطالبي،
الدولة الأغلبية ، ص ١٧٨ .

(٦٥) **البيان** ، ص ١٨١ .
(٦٦) انظر : EL. 2, Kharadj, T.IV, p 1063 (CI Cahen).

(٦٧) **الخشنى** ، **طبقات** ، ص ١٦٩ - ١٦٨ .
(٦٨) نفس الاحالة .

(٦٩) انظر حول هذه الثورة الفصل الذي كتبه فرحات الدشراوي في بحثه المذكور أعلاه
(احالة رقم ٥٣) ، ص ٢١٠ - ١٦٥ .

(٧٠) انطلقت الثورة في جمادى الاولى سنة ٣٢٢ هـ .
لتحاصر المهدي في جمادى الثانية سنة ٣٢٣ هـ .

(٧١) بالامكان ، الرجوع هنا الى كتب الطبقات خاصة ، فهي قد حدثتنا طويلا عن ظروف هذا

الانضمام وصورت لنا نفسيات عدد من الشخصيات العلمية التي حثت الى هذا

الاختيار . انظر مثلا : ابن ناجي، **معالم الايمان** ، ج ١١١ ، تحقيق محمد ماضور ،

تونس ١٩٧٨ ، ترجمة ربيع القطان ، رقم ١٩٣ ، ص ٣٠ .

(٧٢) انظر : الداعي ادريس ، **عيون الاخبار** ، ج ٧ ، تحقيق فرحات الدشراوي ، تونس ١٩٧٨ ، ص ٢٦٩ .

(٧٣) ابن خلون، **العبر**، بيروت ١٩٥٩، ج ٤، ص ٣١٨ .
(٧٤) انظر من بين هذه الدراسات :

J. Poncet, « Le Mythe de la «Catastrophe» hilalienne **Annales E.S.Civ.**, n°5, sep-oct 1967 p. 1099-1120 .; J. Berque , « Du Nouveau sur les Bani Hilal?», **Studia Islamica** , T XXXVI , 1972, p. 99-111.

J. Poncet, «Prosperité et décadence ifriqiyyennes » **Les Cahiers de Tunisie**, T.IX, 1961, p 235.

(٧٥) انظر : J. Poncet, «Prosperité et décadence ifriqiyyennes » **Les Cahiers de Tunisie**, T.IX, 1961, p 235.

(٥١) نفسه ، الفقرة ٢٧٢ .

(٥٢) نفس الاحالة .

(٥٣) انظر :

Farhat Dachraoui , Le Califat Fatimide au Maghreb, S.T.D., Tunis 1981, p 323 .

(٥٤) انظر حول تاريخ الدولة الفاطمية بالفرب بحث الاستاذ الدشراوي المذكور في الاحالة السابقة .

(٥٥) **البيان** ، ص ١٧٣ .

(٥٦) **البيان** ، ص ١٨١ .

(٥٧) محمد بن حارث الخشنى ، **طبقات علماء افريقية** ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ،

(نشرة تعيد التحقيق الذي قام به محمد ابن شنب ، الجزائر ، سنة ١٩٢٠) ، ص ١٧٤ .

(٥٨) ابن أبي زرع ، **روض القرطاس** ، **الرباط** ١٩٧٣ ، ص ١٩٩ - ١٩٨ .

(٥٩) يقول ابن منظور (**لسان العرب** ، بيروت ١٩٥٦ ، ج ٧ ، ص ١٤١) : « أرض ذات

كسور أي ذات صعود وهبوط » ، وكسور الاودية والجبال أي معاطفها وجرفتها وشعابها .

(٦٠) اعلاه ، احالة ٥٧ .

(٦١) انظر ابن منظور ، **لسان** ، ج ٧١١ ، ص ٣٧٧ .
(٦٢) انظر حول هذه المواضيع :

EL. 2, Kharadj, T. IV, 1063 (cl. cahen).

(٦٣) **البيان** ، ص ١٧٣ .

(٦٤) نذكر هنا بأن عبد الله بن ابراهيم بن الاغلب، ثاني الاغلبة (١٩٦ هـ / ٨١٢ م - ٢٠١ هـ / ٨١٧ م) قام هو الآخر « باصلاح » شبيه

في بعض اوجهه بما قام به الفاطميون : اذ أنه على حد تعبير ابن عذاري « قطع العشر

حيا » وجعله ضريبة مالية قارة « أصاب او لم يصب » . وقد ذكرت بعض المصادر أن

هذه الضريبة قدرت ب ٨ دنانير على كل مساحة يقوم زوج دواب بحراثتها . لكن هذا

الاصلاح اثار ردود فعل عنيفة تجعلنا نشك في أن يكون تطبيقه قد وقع بالفعل . ويقول

ابن عذاري في هذا الصدد : « وقد كان

١ - ابن عذاري ، البيان ، ١ ، ص ١٢٣ : حوادث سنة ٢٨٠ .

« وفيها كان تمنع البلاد ومخالفتها على السلطان ابراهيم بن أحمد وانتزاع من انتزى عليه . وذلك أن أهل تونس والجزيرة والاريس وباجة وقمودة خالفوا عليه وقدموا على أنفسهم رجلا من الجند وغيرهم ، لان السلطان ابراهيم بن الاغلب أخذ عبيدهم وخيلهم وجار عليهم ، فصارت افريقية عليه نارا موقدة ولم يبق بيده من أعمالهم الا الساحل والشرق الى طرابلس » .

٢ - ص ١٧٣ : حوادث سنة ٣٠٣ هـ :

« فيها ولي عبيد الله بافريقية الخراج أبا معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن أبي محرز القاضي ، فتولى توظيف « التقسيط » على ضياع افريقية بعد أن وزع جميعها ونظر الى أوفر مال ارتفع من العشور في سنة وأقله . ثم جمع المالكين ووظف الشطر على كل ضيعة » .

٣ - ص ١٨١ : حوادث سنة ٣٠٥ هـ :

« فيها أخذ أهل الضياع بأعمال افريقية بمفرم سمي « التضييع » وزعموا أنه من بقايا التقسيط » .

٤ - محمد بن حارث الخشن ، تاريخ علماء افريقية ، ص ١٧٤ . ترجمة مالك بن عيسى القفصي :

« امتحنه عبيد الله بصحبته وتعديل الارض له لتوظيف الخراج الذي يسميه « المقسط » .

٥ - ابن أبي ذرع ، روض القرطاس ، الرباط ١٩٧٣ ، ص ٩٩-١٩٨ :

« [أمر عبد المؤمن بن علي الموحي سنة ٥٥٥ هـ] . بتكسير بلاد افريقية والمغرب وكسرها من بلاد افريقية من برقة الى بلاد نول من السوس الاقصى بالفراسخ والاميال طولا وعرضا . فأقسط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والانهار والسياح والطرق والحزون ، وما بقي قسط عليه الخراج ، وألزم كل قبلية قسطها من الزرع والورق . فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب » .

